

أحكام وشروط

حسابات الشركات
المعاملات المصرفية الخارجية (الأفشور)

OFFSHORE BANKING

بنك أبوظبي التجاري

ADCB



بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع

فرع جبرسي

الأحكام والشروط العامة لحسابات الشركات

القسم (أ):

فتح وتشغيل الحسابات

١- المسرد

تنص هذه الأحكام والشروط العامة على الأسس التي يوفر بها البنك حسابات لعملائه من الشركات. وتعبير «الأحكام والشروط العامة» أو «الأحكام» يعني هذه الأحكام والشروط حسبما يتم تعديلها من وقت إلى آخر وتحديثها من وقت إلى آخر على الموقع الإلكتروني للبنك ويحتفظ البنك بحق تعديلها أو تغييرها أو الإضافة إليها حسب تقديره. وسوف يسعى البنك لموافاة صاحب الحساب بنسخة من أي تغييرات جوهرية قد تطرأ على الأحكام والشروط العامة خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ بدء تطبيق ذلك التعديل/ تلك التعديلات.

ويكون للتعابير التالية أنما وردت في هذه الأحكام المعاني المحددة قرين كلاً منها فيما يلي:

“مجموعة بنك أبوظبي التجاري” ويعني، بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع وشركاته القابضة وشركاته الفرعية التابعة وفروع البنك.

“حساب” ويعني، أي حساب أو حسابات و/أو خدمات مساعدة مقدمة من قبل البنك حسبما هو مذكور بالمزيد من التفاصيل، حيثما توجد، في الأحكام والشروط المحددة لذلك الحساب و/أو تلك الخدمة المساعدة.

“صاحب الحساب” ويعني، أي شركة أو جهة أخرى تحتفظ بحساب بأسمها.

“درهم” ويعني، درهم الإمارات العربية المتحدة.

“البنك” ويعني، بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع والذي يمارس أعماله من خلال فرعه في جبرسي والذي يحتفظ بمركز أعماله الرئيسي في 27 Hill Street, St Helier, Jersey, JE2 4UA، الطابق الثاني، جبرسي.

“الموقع الإلكتروني للبنك” ويعني، الموقع الإلكتروني للبنك الذي يمكن الوصول إليه من خلال الرابط <http://www.adcb.com>.

“قانون الشركات” ويعني، قانون الشركات (جبرسي) لسنة ١٩٩١ حسبما يتم تعديله من وقت إلى آخر.

“الجهة القابضة” يكون لهذا التعبير المعنى المحدد له في المادة ٢ (٣) من قانون الشركات.

“الأطراف المعوضون” ويعني، البنك وأعضاء مجلس إدارته ومسؤوليه وموظفيه ومزودي الخدمات الذين يتعامل معهم بما في ذلك مجموعة بنك أبوظبي التجاري وأي شركات مرتبطة بها.

“جدول الرسوم” ويعني، جدول الرسوم والأجور المنطبق على الحساب حسبما يصدر من قبل البنك من وقت إلى آخر.

“شركة فرعية” يكون لهذا التعبير المعنى المحدد له في المادة ٢ (١) من قانون الشركات.

“الإمارات العربية المتحدة” ويعني، دولة الإمارات العربية المتحدة.

“يوم عمل” ويعني، أي يوم (بخلاف أيام الجمعة أو السبت أو الأحد) تكون البنوك والأسواق المالية فاتحة أبوابها فيها لممارسة أعمالها في جزيرة جيرسي وفي دولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء أي يوم يصادف عطلة عامة أو أجازة للبنوك سواء في الإمارات العربية المتحدة أو في جزيرة جيرسي).

“أنت” يشير هذا التعبير إلى صاحب الحساب ويتم تفسير ضمير ملكية المخاطب وفقاً لذلك.

٢- فتح الحساب

يحتفظ البنك بحق رفض إنشاء علاقة حساب دون إبداء أي أسباب لهذا الرفض.

وبتقديم طلب إلى البنك لإنشاء علاقة حساب، يوافق مقدم الطلب على تعبئة نموذج الطلب الخاص بالبنك بالكامل وبيانات صحيحة ودقيقة وحقيقية.

ويوافق مقدم الطلب أيضاً على موافاة البنك بأي مستندات ومعلومات تكميلية قد يطلبها البنك بغرض الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالناية الواجبة حسبما يكون مطلوباً طبقاً لتشريعات مكافحة غسيل الأموال السارية المفعول والمطبقة في جزيرة جيرسي وحسبما يتم تعديلها من وقت إلى آخر ويجوز للبنك الإستفسار بالطريقة الصحيحة من وكالات المراجع الائتمانية قبل فتح أي حساب. كما يوافق مقدم الطلب، على موافاة البنك بأي معلومات قد يكون من شأنها التأثير على حقوقه والتزاماته (بما في ذلك الضرائب والأنظمة و مكافحة غسيل الأموال) بموجب أي تشريع مطبق مثل (على سبيل المثال لا الحصر) أي تغيير في العنوان أو المركز الرئيسي (سواء للأغراض القانونية أو لأغراض الضرائب). ويتم إستخدام الأموال المقدمة من قبلك أو بواسطة أي شخص آخر أو جهة أخرى في الحساب. وفي حالة عدم إستلام ردود مرضية للإستفسارات الخاصة بمتطلبات «النناية الواجبة» يجوز إعادة أي أموال مستلمة منك أو بالناية عنك إلى محول تلك الأموال حسب التقدير المطلق في أي وقت.

لا تتحمل الأطراف المعوضة أي مسؤولية عن ويجب عليك تعويض الأطراف المعوضة بخصوص فقدان المصالح أو أي تكاليف يتم تكبدها بأي طريقة أخرى بسبب إعادة الأموال إلى محولها لأي سبب كان.

ويحتفظ البنك بحق تحويلك من حسابك الحالي/حساباتك الحالية إلى حساب آخر/ حسابات أخرى نعتقد أنها مناسبة لك في حالة توقفنا عن إدارة أو تشغيل حسابك الحالي/حساباتك

الحالية بواسطة أو في حالة قيامنا بتغيير معايير الأهلية للحصول على ذلك الحساب/ تلك الحسابات. وفي حالة نية البنك القيام بذلك، فإننا سوف نقوم بإبلاغك خطياً قبل ما لا يقل عن ٣٠ يوماً.

لا يتم إصدار أي شيكات أو بطاقات خصم مباشر أو بطاقات ائتمان فيما يتعلق بأي حساب شركات.

٣- تشغيل الحساب

الإيداعات

يقوم البنك بإضافة في الحساب مبالغ الشيكات والحوالات والتحويلات الالكترونية أو أي أوراق تجارية أخرى التي قد يتم إيداعها لتلك الأغراض بواسطة صاحب الحساب. ويجوز للبنك، حسب تقديره، إضافة في الحساب أي مبلغ يتم إيداعه بواسطة أي طرف ثالث.

السحوبات

لا يجوز سحب إلا الأموال المحصلة (المستحقة الدفع إلكترونياً إلى حساب مصرفي آخر ولكن ليس نقداً) بموجب أوامر خطية للدفع أو التحويل أو إجراءات حوالات الكترونية أو بموجب طلبات باستخدام نماذج السحب الصادرة بواسطة البنك حسبما تكون الحالة.

ويجوز عمل السحوبات بعملة الحساب. بيداً أنه، إذا كان حسابك بأي عملة أخرى بخلاف الدرهم، يتم تطبيق ما يلي:

- (أ) تخضع السحوبات بعملة تلك الحسابات إلى توافر العملة المعنية لدى فرع مجموعة بنك أبوظبي التجاري المطلوب إجراء السحب منه، و
- (ب) تخضع الإيداعات في الحساب والسحوبات من الحساب المنفذة بعملة بخلاف الدرهم إلى الرسوم، و
- (ج) يتم التحويل من عملة إلى أخرى بسعر الصرف الذي يحدده البنك والمطبق بتاريخ المعاملة.

أنك توافق على وجود مخاطر مرتبطة بالحسابات المحتفظ بها بعملات أجنبية وبالتالي فإنك توافق على تحمل المسؤولية وحدك وبصفة حصرية عن كافة تلك المخاطر وأي تكاليف أو مصاريف مرتتبة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي قيود دولية أو محلية أو قانونية أو تنظيمية وأي تقلبات محتملة بأسعار الصرف) بخصوص أي من تلك الحسابات.

الرسوم

رسوم تشغيل الحسابات تكون كما هي محددة في جدول الرسوم. وتطبق هذه الرسوم على كافة أصحاب الحسابات ما لم يوافق البنك خطياً على أي ترتيبات بديلة. ويكون للبنك الحق في فرض رسوم في حالة عدم الإحتفاظ بالحد الأدنى المقرر من الأرصدة ورسوم إدارية سنوية على كل حساب وأيضاً مقابل مختلف التسهيلات الأخرى المقدمة من قبل البنك.

ويجوز للبنك، حسب تقديره، تعديل أو الإضافة إلى الرسوم بالأسعار العادية المنشورة الخاصة به فيما يتعلق بكافة الخدمات التي قد يقدمها إليك سواء كانت تابعة لهذه الأحكام والشروط أو بأي طريقة أخرى، بالإضافة إلى أي رسوم قد تكون مستحقة الدفع بواسطتك بموجب هذه الأحكام. وأنت توافق على أن يكون أي وكافة تلك التعديلات أو الإضافات ملزمة لك حتى وأن لم يتم إبلاغك بها سلفاً. وفي حالة إستحداثنا لأي رسوم أو زيادة أي رسوم منطبقة، يتم تحديث جدول الرسوم على الموقع الإلكتروني للبنك.

كشوف الحسابات

يتم إصدار كشوف الحسابات بإستثناء الحسابات المحتفظ بها لفترة محددة، مرة واحدة على الأقل كل سنة أو بعدد مرات أكثر في حالة وجود أحكام وشروط محددة منطبقة على أي من حساباتك. ويتم إصدار تأكيدات الإيداعات وفقاً للأحكام المحددة المنطبقة على الحسابات المحتفظ بها لفترة محددة.

يجب عليك مراجعة كافة كشوف الحسابات وتأكيدات الإيداعات حسبما ينطبق وإبلاغ البنك فوراً بأي أخطاء يتم إكتشافها. وإذا أصبحت على علم بأي معاملة منفضة على حسابك دون تصريح منك، يجب عليك إبلاغ البنك فوراً عبر الهاتف. وأنت توافق على أنه لديك أربعة عشر (١٤) يوم عمل من تاريخ كشف الحساب المعني، سواء صادر بصيغة الكترونية أو ورقية، للإعتراض على أي أمور مذكورة في ذلك الكشف وعلى أنك تعتبر بعد تلك المدة قد قبلت بصفة حاسمة ونهائية كافة الأمور المذكورة في كشف الحساب المعني على أنها صحيحة ودقيقة وحقيقية من كافة النواحي.

تحصيل الشيكات

يقبل ويدفع البنك الشيكات وأوامر الدفع:

(أ) المستحقة الدفع إليك في حسابك، و

(ب) المكتوبة باللغة الإنجليزية. ولا يكون البنك ملزماً بدفع أي شيكات مكتوبة بأي لغة أخرى.

إنك تدرك وتوافق على أنه يتم تحصيل الشيكات خلال فترات متفاوتة بعد إستلامها من قبل البنك على أساس العملة الصادر بها الشيك. ويبدأ إستحقاق الفائدة على الحسابات تحت الطلب بعد ثلاثة إلى خمسة أيام عمل من إستلام البنك للأموال المحصلة المعنية. ولا يتم دفع أي فائدة على أي شيك إذا تم رجوعه بعد ذلك دون دفع. ويجوز للبنك فرض رسوم على كافة أوامر إيقاف الدفع. وفي حالة إعادة إلينا أي شيك تكون قد قمت بإيداعه أو في حالة إستدعاء أي دفعة الكترونية أو دفعة أخرى مستلمة من قبلك، يحتفظ البنك بحق الخصم من الحساب المعني سواء كان أم لم يكن مكشوفاً وحتى لو سمحنا لك بسداد دفعة من الحساب مقابل تلك الأموال.

تسهيلات السحب على المكشوف

يجوز فرض رسوم في كل حالة يتم فيها تمرير خصم من الحساب تؤدي إلى أن يصبح ذلك الحساب مكشوفاً دون أي موافقة مسبقة.

وبالمثل، يجوز فرض رسوم على كل معاملة خصم يتم تمريرها على الحساب تؤدي إلى تخطي رصيد ذلك الحساب لحد السحب على المكشوف المتفق عليه.

ويحتفظ البنك في حق تقاضي فائدة بسعر الخصم القياسي المطبق في ذلك الوقت بينما يكون الحساب في وضعية غير مصرح بها.

أنك تدرك، أن البنك، بالموافقة على فتح الحساب بإسمك، لا يلزم نفسه بأي طريقة من الطرق بمنحك تسهيلات ائتمانية من أي طبيعة مهما كانت وأن البنك يحتفظ بحق منح تلك التسهيلات حسب تقديره المطلق وبصفة حصرية. وفي حالة موافقة البنك على منحك تسهيلات سحب على المكشوف وفقاً لهذه الأحكام، تكون تلك التسهيلات إلى ذلك الحد ولتلك المدة التي قد يقرها البنك حسب تقديره المطلق مع مراعاة أي شروط قد يفرضها البنك.

وأنت تتعهد بدفع فائدة على مبالغ السحب على المكشوف بالمعدل المحدد من قبل البنك من وقت إلى آخر. ويتم احتساب تلك الفائدة على الرصيد المدين على أساس يومي ويتم خصمه من الحساب بتاريخ آخر يوم عمل من كل شهر ميلادي. ولأغراض احتساب الرصيد المدين، لا يتم أخذ قيمة أوامر الدفع المسحوبة على بنوك أخرى والمودعة في الحساب والتي لم يتم تحصيلها بعد، في الاعتبار.

يفرض البنك، حسب تقديره المطلق حد أدنى للرسوم على سبيل الفائدة على المبالغ المسحوبة على المكشوف. ويحق للبنك تغيير معدل الفائدة في أي وقت ودون توجيه أي إشعار مسبق. وفي جميع الحالات، يعتبر أنه قد تم الاتفاق على أن سعر الفائدة المطبق له نفس الأثر الملزم للاتفاق التعاقدية بين البنك وصاحب الحساب.

التعليمات المستديمة

يقوم البنك بتنفيذ التعليمات المستديمة بالنيابة عن صاحب الحساب فقط في حالة وجود أموال كافية محصلة متاحة في الحساب في التواريخ المحددة. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أي تأخيرات أو فقدان أثناء الإرسال أو أخطاء في الإرسال أو أخطاء من جانب البنوك المراسلة أو عن أي ظروف خارجة عن إرادة وسيطرة البنك.

يتم فرض رسوم مقابل تسجيل وتعديل وتنفيذ التعليمات المستديمة. وأنت توافق بموجبه على تعويض البنك عن أي خسائر أو مطالبات أو أضرار أو مصاريف قد تنشأ نتيجة لتنفيذ أو عدم تنفيذ أي تعليمات مستديمة صادرة بواسطة صاحب الحساب وعلى إخلاء البنك من أي مسؤولية تجاهك بهذا الخصوص.

متطلبات الحد الأدنى للاحتفاظ بحساب

أنت توافق على أن حسابك/حساباتك لدى البنك تخضع إلى أحكام وشروط خاصة بما فيها متطلبات الحد الأدنى للرصيد ومتطلبات أخرى طبقاً لجدول الرسوم.

وأنت توافق على أنه يجوز للبنك، في حالة إخفاقك في الإلتزام بجدول الرسوم في أي وقت، فرض رسوم بالطريقة المحددة في جدول الرسوم.

إفادات خاصة

أنك تدرك أن الخدمات المقدمة إليك من قبل البنك فيما يتعلق بالحساب سوف تكون متاحة فقط في فروع مختارة من فروع مجموعة بنك أبوظبي التجاري المحددة من قبل البنك.

بسبب القواعد والأنظمة المنطبقة والإجراءات الداخلية لدى البنك، تخضع بعض المعاملات الهامة المعينة، حسبما يقرر البنك من وقت إلى آخر وفقاً لمتطلبات الإمتثال والمتطلبات القانونية

الداخلية الخاصة بالبنك، إلى المزيد من الفحص والتدقيق بواسطة البنك، وبناء عليه، فإنك توافق على أن ذلك قد يؤثر على المدة التي عادة ما يستغرقها تنفيذ تلك المعاملات.

الحسابات الخاملة

يجوز للبنك، حسب تقديره، إبطال تفعيل أي حساب لا يقوم العميل فيه بتنفيذ أي معاملات لمدة يحددها البنك وإتخاذ الإجراءات المناسبة والتي تعتبر ضرورية لحماية الأموال الموجودة في تلك الحسابات. وفور إبطال تفعيل أي حساب، يكون صاحب الحساب مطالباً، في حالة الرغبة في إعادة تفعيل الحساب، بعمل الترتيبات اللازمة لقيام ممثل الشركة المفوض حسب الأصول من قبل صاحب الحساب بالحضور شخصياً إلى أي فرع من فروع البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة أو إلى المكان المحتفظ بالحساب فيه مصطحباً المستندات المعنية.

إنهاء / إقفال الحسابات

يوافق البنك على إقفال أي حساب بناء على طلب صاحب الحساب شريطة:

- أ) تقديم صاحب الحساب طلب خطي بذلك ويفضل أن يكون على النموذج القياسي المتاح لدى البنك، و
- ب) عدم وجود أي التزامات مباشرة/ غير مباشرة على صاحب الحساب تجاه البنك.

يجوز للبنك إنهاء أي حساب عن طريق إرسال إشعار خطي إلى صاحب الحساب يحدد فيه تاريخ بدء الإنهاء. ويحتفظ البنك بحق إقفال الحساب/ الحسابات دون إبداء أي أسباب لذلك القرار. ويحق للبنك إقفال الحساب، دون توجيه أي إشعار مسبق إلى صاحب الحساب، في الحالات التالية:

- أ) في حالة إظهار الحساب لرصيد «صفر» بصفة مستمرة ودون أي معاملات منفذة في الحساب لمدة يقررها البنك، أو
- ب) إذا كان الحساب غير مفعلاً طبقاً لأحكام الفقرة (ب) أعلاه ويظهر رصيداً يقل عن ١٠٠ درهم أو ما يعادلها بأي عملة أخرى خلال أي سنة، أو
- ج) لأي سبب آخر يراه البنك مناسباً.

يتم فرض رسوم إقفال الحساب المقررة من قبل البنك عند إقفال الحساب. لا يكون من شأن إنهاء أو إقفال أي حساب/ حسابات التأثير على أي حساب آخر/ حسابات أخرى. عند إقفال أي حساب للأسباب المذكورة أعلاه، يتم دفع الرصيد، إن وجد، بعد خصم الأجر والرسوم المستحقة، إلى صاحب الحساب بواسطة أمر دفع/ شيك مصرفي على آخر عنوان معروف لصاحب الحساب.

حقوق البنك

لا يكون من شأن حل أو تصفية أو إنهاء أعمال صاحب الحساب إنهاء العلاقة المصرفية مع البنك حتى ذلك الوقت الذي يستلم فيه البنك إشعار بذلك الحل أو التصفية أو إيقاف الأعمال. وحتى ذلك الوقت، تستمر هذه الأحكام في كونها ملزمة لصاحب الحساب أو أي من خلفائه أو أي شخص آخر يحصل على أي حق أو ملكية أو مصلحة في أصول صاحب الحساب. ويقوم البنك بإيقاف السماح بتنفيذ أي معاملات أخرى على الحساب فور إستلام معلومات خطية تفيد بحل أو تصفية أو توقف أعمال صاحب الحساب وعندئذ تصبح هذه الأحكام منتهية بأثر فوري.

يجوز للبنك في أي وقت، حسب تقديره المطلق، عدم السماح بصفة مؤقتة بتنفيذ أي معاملات أخرى في أي حساب مدين وذلك بموجب توجيهه إشعار خطي إلى صاحب الحساب. وعندئذ يوافق صاحب الحساب على دفع مبلغ أي رصيد مدين مع الفائدة والرسوم الأخرى.

ويكون البنك مفوضاً بالخصم من الحساب كافة المصاريف والنفقات المتكبدة لتحصيل المبالغ المستحقة له بما في ذلك التكاليف القانونية وتكاليف الحصول على الضمانات والإفراج عنها.

يقر صاحب الحساب بحق البنك في مقاصة أي مبالغ مودعة في الحساب وكذلك الأرصدة الدائنة الموجودة في أي حساب يتعلق بصاحب الحساب كفرض أو بصفته المالك الوحيد دون توجيه أي إشعار إلى صاحب الحساب، وفاء لأي مبالغ مستحقة الآن أو قد تصبح مستحقة لاحقاً من وقت إلى آخر أو مستحقة إلى البنك بواسطة صاحب الحساب سواء بصفته أصيلاً أم ضامناً. ويدرك صاحب الحساب أيضاً أن حق المقاصة هذا بالإضافة إلى وليس عوضاً عن ودون الإخلال بأي ضمانات مودعة لدى البنك في الوقت الحالي أو قد يتم إيداعها لدى البنك مستقبلاً.

لا يجوز لصاحب الحساب التنازل عن أو تنفيذ أي قيد قانوني على أي مبالغ مودعة من قبل صاحب الحساب أو محتفظ بها بإسم صاحب الحساب إلى أي طرف ثالث بما في ذلك أي بنك آخر على سبيل الضمان. ولتفادي اللبس، لا تعتبر مجموعة بنك أبوظبي التجاري طرفاً ثالثاً.

تم الإتفاق على أنه في حالة التصيير أو التأخير في الوفاء بأي التزامات مستحقة للبنك أو في حالة رفع قضية في محاكم القانون ضد صاحب الحساب، تقوم الشركات التي تكون أي شركة من مجموعة بنك أبوظبي التجاري مساهماً أو شريكاً أو مالكاً نفعياً لها، باستخدام كافة الأرصدة الدائنة الموجودة بإسم صاحب الحساب (المقترض) أو شركات صاحب الحساب، فوراً للوفاء بأي مبالغ مستحقة أو حالة الدفع إلى البنك بواسطة صاحب الحساب. ولا يكون لأي طرف آخر أي حق في تلك الأرصدة حتى ذلك الوقت الذي يتم فيه الوفاء بالكامل بكافة التزامات صاحب الحساب تجاه البنك (سواء كانت تلك الإلتزامات فعلية أو محتملة، أصلية أو تبعية، منفردة أو مشتركة). ويجوز للبنك ممارسة هذا الحق، دون توجيه إشعار مسبق سواء قبل أو بعد تقديم طلب ويكون من المتفق عليه أن بند المقاصة هذا هو لأغراض إشهار الإفلاس (أحكام شبكات الأعمال والتبعية التعاقدية وعدم الإلتماس) (قانون جيرسي) لسنة ٢٠٠٥. ولهذا الغرض، يجوز للبنك تحويل أي مبلغ من عملة إلى أخرى باستخدام سعر الصرف السائد في السوق في ذلك الوقت.

تشكل سجلات وقيود البنك وحدها دليلاً حاسماً ونهائياً على أي معاملات منفذة بين البنك وصاحب الحساب.

ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أي فقدان أو تلف لأي شيك أو مستندات أخرى. إلخ أثناء نقلها من البنك إلى صاحب الحساب والعكس صحيح.

يتصرف البنك فقط بناء على تعليمات خطية موقعة حسب الأصول أو مستلمة إلكترونياً من قبل صاحب الحساب طبقاً لقائمة نماذج توقيعات الأشخاص المفوضين بالتوقيع المسجلة لدى البنك. ولا يكون البنك ملزماً بالتصرف بناء على تعليمات مستلمة من صاحب الحساب عبر الهاتف أو الفاكس حتى ذلك الوقت الذي يتحقق فيه البنك من هوية الشخص الممثل لصاحب الحساب وحتى يقتنع بصحة التعليمات.

يكون للبنك الحق في تجميد الأرصدة الدائنة في أي من الحسابات المحتفظ بها باسم صاحب الحساب أو أي حساب مرتبط عند إستلام أمر محكمة بهذا الصدد.

ويوافق صاحب الحساب على أن للبنك الحق في أي وقت في تجميد أي أموال في حسابه أو إتخاذ أي إجراء ضروري إذا كان لدى البنك سبباً معقولاً للإعتقاد بأنه قد تم الحصول على تلك الأموال بطريقة غير مشروعة. ويجوز للبنك إبلاغ السلطات المعنية عن أي معاملات يشك في أنها تنطوي على عمليات غسيل أموال في الحساب.

تحويل العملات

في حالة عدم وجود أي تعليمات تقضي بخلاف ذلك، يحتفظ البنك بحق تحويل الأموال المستلمة إلى عملة يكون هناك حساب قائم بها بالفعل. ويتم تحويل العملات بسعر الصرف السائد بتاريخ إتاحة الأموال المحصلة. ويجب على حامل الحساب دفع رسوم تحويل العملة.

المراسلات الالكترونية

لا يمكن للبنك ضمان سرية أو أمن الإتصالات أو المراسلات العامة أو الالكترونية غير المشفرة، وبناء عليه، لا يقبل البنك أي تعليمات مستلمة من خلال أي من تلك الوسائط وذلك لتوفير الحماية اللازمة لصاحب الحساب.

ويجوز للبنك ان يقرر، حسب تقديره المطلق، الرد أو رفض الرد على الإستفسارات العامة المستلمة عبر أنظمة إتصالات عامة أو الكترونية غير مشفرة.

يحق للبنك التواصل معك إلكترونياً.

التعليمات

في حالة إستلام البنك لتعليمات متضاربة أو تعليمات غير واضحة فيما يتعلق بأي حساب أو إذا لم يتمكن البنك من التحقق بطريقة مرضية له من مصدر التعليمات، يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق ودون تحمل أي مسؤولية التصرف أو رفض التصرف حسبما يراه مناسباً. وللإلتزام بالمتطلبات المطبقة على الدفعات الدولية، يكون من الضروري، عند سداد دفعة، تقديم بعض البيانات الشخصية الخاصة بك في التعليمات التي يرسلها إلى البنك المستلم مثل إسمك وعنوانك ورقم الحساب الذي يتم خصم المبلغ المرسل منه. ويحدد رقم الحساب المذكور مصدر أو وجهة الأموال المدفوعة إلى الحساب أو منه. ويجوز للبنك حسب تقديره المطلق رفض التصرف بناء على تعليماتك إذا إرتأى أنه بالقيام بذلك يمكن أن يرتكب فعلاً غير مشروع.

الفائدة والضرائب

مع مراعاة الأنظمة الضريبية السائدة والمطبقة بكل تاريخ دفع للفائدة، يتم دفع إجمالي فائدة الوديعة ويكون صاحب الحساب مسؤولاً عن تحديد إلتزاماته بدفع الضرائب، إن وجدت، على تلك الفائدة الناشئة عن الوديعة.

إذا كان لديك ملاك منتفعين يقيمون أو يصبحوا مقيمين في الإتحاد الأوروبي، فإنك تتعهد بإبلاغ البنك بذلك خطياً بأسرع وقت بعد حدوث تلك الواقعة وموافاة البنك بأي مستندات أو معلومات

مطلوبة من قبله لتمكين البنك من الإلتزام بالأنظمة ذات الصلة المطبقة في جبرسي.

إنك تفهم أن الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي تخضع إلى تشريعات بموجب قانون الوفورات الضريبية في الإتحاد الأوروبي إعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٥. وهذا يعني أنه بموجب قوانين وأنظمة جبرسي، يتم تطبيق ضريبة من المنبع على دفعات الفوائد المسددة بتاريخ أو بعد تاريخ ١ يوليو ٢٠٠٥ بخصوص الحسابات الشخصية الخاصة بأصحاب الحسابات المقيمين في الإتحاد الأوروبي، ما لم يقيم صاحب الحساب بتفويضنا بتبادل المعلومات مع سلطات الضرائب أو موافاتنا بدليل يثبت أنه معفي من الضرائب من المنبع، وفي هذه الحالة يتم دفع الفائدة بالكامل طبقاً لهذه الأحكام والشروط.

في حالة تفويضنا بتبادل المعلومات مع السلطات الضريبية، يتم الإفصاح عن بيانات هوية الملاك المنتفعين وحساب الشركة بما في ذلك مبلغ الفائدة المستلم سنوياً إلى مراقب الضريبة على الدخل في جبرسي الذي يقوم بدوره بتمرير تلك البيانات والمعلومات إلى سلطات الضرائب في الدولة العضو في الإتحاد الأوروبي التي يقيم فيها ملاكك المنتفعين.

أنت تعوض بموجبه الأطراف المعوضين عن أي خسائر أو إلتزامات أو مصاريف مهما كانت قد يتم تكبدها أو تحملها بواسطتك و/أو أي أطراف معوضين فيما يتعلق، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بأي مواضيع تتعلق بالضرائب سواء تم أم لم يتم ذكرها في هذه الأحكام والشروط.

أنك تدرك وتوافق أن البنك ليس مستشاراً ضريبياً. إذا ساور أي شك فيما يتعلق بموقفك الضريبي والموقف الضريبي لملاكك المنتفعين، نوصيك بالسعي للحصول على إستشارة مستقلة من محاسب أو أي مستشار آخر مؤهل بشكل مناسب.

أسعار الفائدة

عادة ما لا تحصل الأرصدة الدائنة في الحسابات الجارية على فائدة. وحيثما ينطبق، يتم إضافة الفائدة على الأرصدة الدائنة في الحساب على أساس مبلغ الرصيد الدائن المتاح. ويحتفظ البنك بحق تغيير أسعار الفائدة المنطبقة على الحساب/الحسابات، ما لم يكن قد تم الإتفاق على سعر فائدة محددة بموجب إشعار مستقل.

ويمكن الحصول على أسعار الفائدة المطبقة على الحساب/الحسابات من البنك عند الطلب.

حفظ السجلات

يحتفظ البنك بحق تخزين أي مستندات أو سندات تتعلق بصاحب الحساب/أصحاب الحسابات أو الحساب/الحسابات بصيغة الكترونية. ويمكن للبنك الوفاء بأي طلب لمستندات أو سندات أصلية عن طريق تقديم نسخ الكترونية.

تحويل الحساب/الحسابات

يجوز للبنك («البنك المحول»)، حسب تقديره المطلق، تحويل حسابك (سواء كان دائن أو مدين) إلى بنك آخر ضمن مجموعة بنك أبوظبي التجاري («البنك المحول إليه») وبعد ذلك تحتفظ بحسابك لدى البنك المحول إليه.

عند تحويل حسابك بالطريقة المذكورة أعلاه:

- أ) يتم تحويل تكليفاتك وتقويضاتك وتعليماتك والأحكام الخاصة بتشغيل حسابك المتعلقة بحسابك إلى البنك المحول إليه وتصيح ملزمة له (كما لو كان جميع الإشارات إلى البنك المحول تشير إلى البنك المحول إليه)، و
- ب) جميع الحقوق والإلتزامات الخاصة بالبنك المحول المستحقة منك أو لك، يتم تحويلها إلى البنك المحول إليه، و
- ج) يتم تقديم كافة المطالبات والإلتزامات والطلبات والنزاعات والشكاوى الناشئة ضد البنك المحول فيما يتعلق بحسابك في أي وقت ضد البنك المحول إليه. ولا يتحمل البنك المحول أو البنك المحول إليه أي إلتزامات أو مسؤوليات تجاه أي شخص بخصوص أي خسائر أو تكاليف أو مصاريف أو ضرائب أو رسوم أو مطالبات أو طلبات يتكبدها أي عميل كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لذلك التحويل.

الشكاوى

- يجوز تقديم الشكاوى لدى أي فرع من فروع بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. ويتم فحص الشكاوى بواسطة أشخاص مدربين على التعامل مع تلك الأمور ويقر البنك بإستلام الشكاوى بأسرع وقت ممكن ويبقي صاحب الحساب على علم بالتطورات الخاصة بالتوصل إلى حل لتلك الشكاوى وبعد دراسة الشكوى، يقوم البنك بإبلاغ صاحب الحساب بما يلي:
- أ) نتيجة دراسة الشكوى، و
- ب) كيفية متابعة الشكوى لدى البنك في حال عدم رضا صاحب الحساب عن رد البنك، و
- ج) قدرة صاحب الحساب على إحالة شكواه إلى لجنة الخدمات المالية في جبرسي.

تقاسم العمولات

يجوز للبنك تقاسم المكافآت مع شخص آخر/ أشخاص آخرين يكونوا قد قاموا بإحالة أعمال إلى البنك و حصول البنك نتيجة لذلك على علاقة مصرفية مع مقدم الطلب وهو الأمر الذي ما كان ليحدث لولا تدخل ذلك الشخص/ هؤلاء الأشخاص. ويجوز للبنك الإفصاح عن معلومات تتعلق بمبلغ أي من تلك المكافآت إلى صاحب الحساب.

ويجوز مشاركة المعلومات المتعلقة بفتح الحساب مع ذلك الشخص/ هؤلاء الأشخاص الذين قاموا بتقديم أعمال إلى البنك لأغراض دفع هذه المكافأة وفتح حساب لدى البنك، فإنك توافق على مشاركة تلك المعلومات وتتنازل عن أي من وكافة المطالبات أو الحقوق ضد البنك و / أو أي شخص آخر / أشخاص آخرين حسبما ينطبق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، بسبب إنتهاك السرية.

إستبعاد المسؤولية والتعويض

لا يكون أي طرف معوض مسؤولاً عن أي خسائر يتكبدها صاحب الحساب فيما يتعلق بحسابه/ حساباته ما لم تكن تلك الخسائر ناشئة عن الإهمال الجسيم أو سوء التصرف المتعمد أو التزوير من جانب الأطراف المعوضين. ولا يتحمل الأطراف المعوضون أي مسؤولية عن أي خسائر يتكبدها صاحب الحساب كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لأي تصرف أو إخلال أو تقصير من جانب أي شركة أخرى أو شخص آخر.

يجب على صاحب الحساب تعويض الأطراف المعوضين عن أي خسائر أو إلتزامات أو مصاريف قد يتكبدها أو يتحملها الأطراف المعوضين مباشرة فيما يتعلق بأي حساب باستثناء إلى ذلك الحد الذي تكون تلك الخسائر أو الإلتزامات أو المصاريف ناتجة عن الإهمال الجسيم أو سوء السلوك المتعمد أو التزوير من جانب الأطراف المعوضين.

يجب عليك إبلاغنا عبر الهاتف فوراً من خلال مركز الإتصال الخاص بنا أو خطياً إذا ساورك أي شك بأنه هناك شخص آخر يعرف كلمة المرور و/ أو البيانات الشخصية الخاصة بك أو يحاول الوصول إلى حسابك/ حساباتك دون تصريح منك.

القوى القاهرة

في حالة أي إخفاق أو إنقطاع أو تأخير في الوفاء بالالتزامات البنك نتيجة لتصرفات أو وقائع أو ظروف خارجة عن إرادة وسيطرة البنك بشكل معقول، بما في ذلك النزاعات العمالية وتصرفات أو أنظمة أي جهات أو سلطات حكومية أو وطنية أو أعطال أو إخفاق أو خلل بوظائف أي خدمات حاسب آلي أو إتصالات لاسلكية، لا يتحمل البنك أي مسؤولية أو إلتزام من أي نوع عن الخسائر أو الأضرار التي يتكبدها أو يتحملها صاحب الحساب نتيجة لذلك.

القانون المطبق

تخضع جميع الأمور المتعلقة بأي حساب وبهذه الأحكام والشروط إلى وتفسر وفقاً لقوانين جزيرة جيرسي ويخضع صاحب الحساب بصفة نهائية لرجعة عنها إلى الإختصاص القضائي الحصري لجزيرة جيرسي.

ويخضع أي خلاف أو نزاع قد ينشأ بين البنك و/ أو مجموعة بنك أبوظبي التجاري من ناحية و صاحب الحساب من ناحية أخرى فيما يتعلق بأي حساب أو أموال موجودة في ذلك الحساب أو هذه الأحكام و الشروط إلى الإختصاص القضائي الحصري لجزيرة جيرسي.

الإلتزامات

يجب الإبقاء على البنك على علم دائم بأي تغيير/ تغييرات أو نزاع/ نزاعات قد تؤثر على ترتيبات التوقيع الخاصة بأي حساب. ولا يكون من شأن أي تعديل التأثير على أي أمر / أوامر أو معاملة / معاملات قيد التنفيذ أو أي حق / حقوق أو إلتزام / إلتزامات قانونية تكون قد نشأت بالفعل قبل إستلام البنك لإشعار بحدوث تلك الواقعة.

الأطراف الثالثة

لا يكون من شأن أي شئ وارد في هذه الأحكام والشروط منح أي حق لأي طرف ثالث لإنفاذ أو الإستفادة من هذه الأحكام والشروط من أي ناحية من النواحي.

أحكام عامة

إذا أصبح أي جزء واحد أو أكثر من هذه الأحكام والشروط غير ساري المفعول أو غير قابل للإنفاذ بموجب أي قانون، لا يكون من شأن ذلك التأثير على صلاحية وسريان بقية الأحكام والشروط.

يعتقد البنك أن هذه الأحكام والشروط عادلة. وإذا أصبح أي من تلك الأحكام والشروط أو أي جزء منها غير صالح أو ساري المفعول لكونه غير عادل أو لأي سبب من الأسباب، فإنه يمكننا التعامل معه على أنه قد تم تغييره بطريقة تجعله عادلاً وصالحاً وساري المفعول.

وتتطبق بعد ذلك الأحكام والشروط التي تم تغييرها عليك وعلينا على هذا الأساس، بينما تظل الأحكام والشروط الأخرى صالحة وسارية المفعول بالكامل.

عناوين الفقرات وارداً لأغراض تسهيل الرجوع إليها فقط ولا تؤثر على تفسير أي من الأحكام والشروط المذكورة أعلاه. وما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك، تكون التعابير الواردة بصيغة المفرد متضمنة التعابير المقابلة لها بصيغة الجمع والعكس صحيح والإشارات إلى المذكر تشمل على المؤنث والعكس صحيح.

٤- شروط إضافية بخصوص حسابات معينة

الحسابات بأسماء المؤسسات / المؤسسات العامة التجارية

يتعهد العملاء من فئة المؤسسات/المؤسسات العامة التجارية بإبلاغ البنك فوراً بأي تغييرات تطرأ على وضعيتهم القانونية وأي معلومات أخرى ذات صلة. ويتعهد هؤلاء العملاء بموافاة البنك بصفة دورية بنسخ من مستندات التأسيس ذات الصلة والتفويضات بالتوقيع عندما يتم تجديدها.

الحساب تحت الطلب - الحساب الجاري الخارجي (الأفشور) للأعمال

يتم فقط السماح بعمل سحبات معينة خلال فترة زمنية محددة بالطريقة المشار إليها في جدول الأسعار.

يتم احتساب الفائدة على الرصيد اليومي المتاح بالأسعار السائدة لعملة الإيداع ويتم إضافتها في الحساب بتاريخ آخر يوم عمل من كل شهر ميلادي.

وإذا كانت الفائدة الفعلية المحتسبة عن الشهر الميلادي أقل من المبلغ المحدد من قبل البنك في جدول الرسوم، يكون صاحب الحساب غير مؤهل للحصول على أي فائدة.

الودائع الثابتة

نظراً لأن الوديعة الثابتة هي عبارة عن وديعة بمبلغ ثابت ولأجل ثابت وبسعر فائدة ثابت، تنطبق الأحكام التالية:

لا يجوز زيادة / تخفيض مبلغ الوديعة أثناء مدة الوديعة.

لا يكون من شأن التقلبات في أسعار الفائدة السائدة في الأسواق على الودائع التأثير على الأسعار المقررة والمنطبقة على الوديعة حتى تاريخ إستحقاقها.

في حالة فك الوديعة قبل تاريخ إستحقاقها، يجوز فرض غرامة على صاحب الحساب و / أو عدم حصول صاحب الحساب على أي فائدة على الوديعة حسبما هو محدد من قبل البنك في جدول الرسوم.

ما لم ينص تحديداً على خلاف ذلك في الأحكام والشروط المنطبقة على الوديعة الثابتة المعنية يتم، في حالة عدم إستلام تعليمات بالتجديد قبل ما لا يقل عن عشرة أيام (١٠) عمل من تاريخ إستحقاق الوديعة، مع أو دون فوائد، يتم تجديد الوديعة دون إشعار لمدة مماثلة بسعر الفائدة السائد في ذلك الوقت.

القسم (ب):

غير مستخدم

القسم (ج):

الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك من بنك أبوظبي التجاري

تخضع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك من بنك أبوظبي التجاري إلى الأحكام والشروط التالية في القسم (ج) («الأحكام والشروط»).

وتستمر الأحكام والشروط الأخرى الخاصة بالحساب/الحسابات لدى بنك أبوظبي التجاري في الإنطباق إلا عندما تتعارض أو تتضارب تلك الأحكام والشروط الأخرى مع هذه الأحكام والشروط، وفي هذه الحالة تخضع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك إلى هذه الأحكام والشروط. وبالتسجيل في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك من بنك أبوظبي التجاري واستخدام تلك الخدمات، يقر ويقبل صاحب الحساب بهذه الأحكام والشروط وأي أحكام وشروط تكميلية، يتم تطبيقها من وقت إلى آخر، والأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات لدى بنك أبوظبي التجاري.

١ - تعريف المصطلحات

يكون للتعبير الظاهرة بخط أسود داكن ولم يتم تعريفها في القسم (ج) هذا، نفس المعاني المحددة لها في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات لدى بنك أبوظبي التجاري. وفي هذه الأحكام والشروط، يكون للتعبير التالية المعاني المحددة لكل منها ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك:

“الإشعارات” ويعني رسائل مصممة خصيصاً بخصوص حسابات محددة سلفاً ومرتبطة بصاحب الحساب إستجابة للتبليغات المرسله بواسطة رسالة نصية قصيرة.

“فرع” ويعني فرع بنك أبوظبي التجاري المحتفظ لديه بحساب الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك من بنك أبوظبي التجاري.

“مزود خدمات الهاتف المتحرك” ويعني مزود خدمات الهاتف المتحرك الذي دخل البنك معه في ترتيبات لتقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

“حساب الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك” ويعني أي حساب يتم استخدامه لتقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

“الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك” ويعني خدمات الإشعارات وخدمات الطلبات وأي خدمات إضافية أخرى قد يقدمها البنك إلى صاحب الحساب من وقت إلى آخر باستخدام رسائل نصية قصيرة.

“طلبات” ويعني أي طلب من جانب صاحب الحساب للحصول على تعليمات بخصوص أو لتنفيذ معاملات في حساب الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك والإستجابة إليها من جانب البنك.

”رسالة نصية قصيرة“ ويعني خدمات الرسائل النصية القصيرة المرسله عبر الهاتف المتحرك أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو أي وسيلة من وسائل الإتصالات.

”التنبيهات“ ويعني التنبيهات المصممة خصيصاً التي يتم تحديدها بواسطة صاحب الحساب للبنك بخصوص وقائع أو معاملات محددة تتعلق بحساب الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك بغرض تمكين البنك من إرسال الإشعارات ذات الصلة إلى صاحب الحساب ورسائل التنبيهات العامة (مثل: التهئة بيوم الميلاد أو الإشعارات الخاصة بطرح الخدمات) المرسله بواسطة البنك من وقت إلى آخر.

٢- أمور عامة

١-٢ يدرك صاحب الحساب أن الخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة تتكون من خدمات الإشعارات وخدمات الطلبات.

٢-٢ بموجب خدمات الإشعارات يقوم البنك بإرسال إلى صاحب الحساب رسائل إشعارات مصممة خصيصاً بخصوص وقائع/معاملات تتعلق بحساب/حسابات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب لدى بنك أبوظبي التجاري. ويدرك صاحب الحساب أنه يجوز للبنك من وقت إلى آخر، إرسال إشعارات إضافية إلى صاحب الحساب فيما يتعلق بحساب/حسابات صاحب الحساب أو منتجات البنك. ويوافق صاحب الحساب على إستلام تلك الإشعارات. ويجوز لصاحب الحساب أن يطلب من البنك عدم إرسال إشعارات إلى صاحب الحساب لا تتعلق بحساب/حسابات صاحب الحساب.

٣-٢ بموجب خدمات الطلبات، يمكن لصاحب الحساب إرسال أي طلب عن طريق رسالة نصية قصيرة إلى أي رقم هاتف محدد للبنك لطلب معلومات تتعلق بحساب/حسابات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب أو تنفيذ معاملات تتعلق بدفع فواتير الخدمات، أو الحوالات المالية الداخلية والخارجية من أو إلى أي حساب ودفع فواتير بطاقات الائتمان وتفعيل البطاقات وطلب دفاتر الشيكات وتعبئة و/أو تجديد «واصل» (وغيرها): وتتضمن المعاملات الجارية والمعاملات المحتملة التي يمكن للبنك تقديمها من وقت إلى آخر. وعند تنفيذ المعاملة، يقوم البنك بإرسال رسالة نصية قصيرة إلى صاحب الحساب تؤكد تنفيذ تلك المعاملة.

٤-٢ للإستفادة من الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، يجب على صاحب الحساب التسجيل في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك في أي من فروع البنك أو من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية للأفراد والخدمات المصرفية الهاتفية من بنك أبوظبي التجاري أو من خلال إرسال رسالة نصية قصيرة إلى رقم الهاتف المحدد من قبل البنك. ويدرك صاحب الحساب أن التسجيل في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك يعتبر موافقة من جانب صاحب الحساب على هذه الأحكام والشروط.

ويحتفظ البنك بحق قبول أو رفض طلب تسجيل صاحب الحساب دون إبداء أي أسباب.

٥-٢ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن إخفاق صاحب الحساب في إستلام أي إشعار أو عن الإخفاق في تنفيذ أي طلب في حالة إخفاق صاحب الحساب في موافاة البنك بمعلومات محدثة. ويوافق صاحب الحساب على تقديم أي معلومات إضافية مطلوبة من قبل البنك من وقت إلى آخر بغرض إتاحة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك لصاحب الحساب.

٣ - الإتاحة

١-٣ تكون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك متاحة لصاحب الحساب بناء على طلب صاحب الحساب.

٢-٣ قد لا يستلم صاحب الحساب الإشعارات وقد لا يستلم البنك الطلبات، إذا كان صاحب الحساب، في وقت إرسال تلك الإشعارات أو الطلبات، متواجداً في مكان خارج نطاق منطقة التغطية الخاصة بمزوّد خدمات الهاتف المتحرك أو خارج المناطق التي تشكل جزءاً من شبكة التجوال الخاصة بمزوّد خدمات الهاتف المتحرك. وفي تلك الحالات، لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن إخفاق الإرسال.

٣-٣ يجوز لبنك أبوظبي التجاري، إن كان ذلك مُجدياً، توسعة نطاق الخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة إلى مزودي خدمات هاتف متحرك آخرين كما ويتم إبلاغ صاحب الحساب بذلك من قبل البنك من وقت إلى آخر.

٤ - الإجراءات

١-٤ لإستلام الإشعارات، يحتاج صاحب الحساب إلى موافاة البنك بتببيهاات محددة إما: (١) على الموقع الإلكتروني للبنك من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية للأفراد من بنك أبوظبي التجاري، أو (٢) من خلال الخدمات المصرفية الهاتفية من بنك أبوظبي التجاري، أو (٣) من خلال تعليمات خطية.

٢-٤ يكون صاحب الحساب مسؤولاً عن إحاطة نفسه علماً بإجراءات إستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أي خطأ من جانب صاحب الحساب في تحديد الإشعارات.

٣-٤ لتحديد التببيهاات من خلال الموقع الإلكتروني للبنك، يجوز مطالبة صاحب الحساب بإستخدام «بروكاش» وفي هذه الحالة تنطبق الأحكام والشروط الخاصة بهذه المنصة. ولتحديد التببيهاات من خلال الخدمات المصرفية الهاتفية، يكون صاحب الحساب مطالباً بإستخدام رقم التعريف الشخصي الهاتفي الخاص به (كما هو معرف في القسم (هـ)) وتنطبق أحكام وشروط الخدمات المصرفية الهاتفية من بنك أبوظبي التجاري على ذلك الإستخدام. ويجب قراءة الشروط والأحكام المتعلقة بمنصة «بروكاش» والخدمات المصرفية الإلكترونية للأفراد اوالخدمات المصرفية الهاتفية من بنك أبوظبي التجاري مع وبالإضافة إلى هذه الأحكام والشروط. ولتحديد التببيهاات بموجب تعليمات خطية، يجب على صاحب الحساب تعبئة نموذج الطلب المحدد وتوقيعه وتسليمه

بواسطة الفاكس/شركة لتسليم البريد إلى البنك بغرض تمكين البنك من إعداد الإشعارات المتعين إرسالها إلى صاحب الحساب بعد التحقق من ذلك الطلب.

٤-٤ يقر صاحب الحساب أنه يجوز للبنك في مرحلة لاحقة إرسال الإشعارات والطلبات عبر وسائط إتصال إضافية. ومبدئياً، سيتم إرسال الإشعارات والطلبات عبر البريد الإلكتروني أو من خلال رسائل نصية قصيرة إلى الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب. ويجوز للبنك، من وقت إلى آخر، تغيير خصائص أي إشعارات أو تنبيهات أو طلبات. ويتحمل صاحب الحساب المسؤولية عن إبقاء نفسه على علم دائم بالإشعارات أو التنبيهات أو الطلبات المتاحة والتي يتم الإعلان عنها بواسطة البنك عبر موقعه الإلكتروني. ويجوز لصاحب الحساب، من وقت إلى آخر تغيير أو الإضافة إلى الإشعارات التي إختارها دون الحاجة إلى تسجيل جديد.

٥-٤ يقبل صاحب الحساب بأن جميع المعلومات/التعليمات/التنبيهات/الطلبات يتم إرسالها الى و/أو تخزينها في أماكن مختلفة وبأنه يمكن لموظفي البنك (وشركائه الحليفة) داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة الوصول إلى تلك المعلومات.

٥ - إعداد التنبيهات/ إستلام الإشعارات/ إرسال الطلبات / إستلام المعلومات

١-٥ لا يقر البنك بإستلام أي تنبيهات مرسله بواسطة صاحب الحساب ولا يكون البنك مسؤولاً عن التحقق من تنبيهات و/أو طلبات أو رقم الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب. ويسعى البنك إلى إنفاذ التنبيهات و /أو الطلبات على أساس بذل أفضل الجهود وبأسرع وقت ممكن.

٢-٥ يجوز للبنك، حسب تقديره عدم إنفاذ أي تنبيهات و/أو طلبات إذا كان لدى البنك سبباً يحمله على الإعتقاد حسب تقديره المطلق أن التنبيهات و/أو الطلبات غير حقيقية أو غير مناسبة أو غير واضحة بأي طريقة أخرى أو مثيرة للشك أو لا يمكن تنفيذها. وفي هذه الحالة، لا يكون بنك أبوظبي التجاري ملزماً بإبلاغ صاحب الحساب بقراره.

٣-٥ يتحمل صاحب الحساب المسؤولية عن إبلاغ البنك بأي تغيير قد يطرأ على رقم هاتفه أو عنوان بريده الإلكتروني أو بيانات حساب الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك. ولا يتحمل البنك المسؤولية عن إستلام صاحب الحساب (أو إخفاق صاحب الحساب في إستلام) الإشعارات على رقم الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب أو عنوان بريده الإلكتروني المسجل لدى البنك.

٤-٥ يقر صاحب الحساب بأن هاتفه المتحرك يجب أن يكون في وضعية التشغيل حتى يمكن لصاحب الحساب إستلام الإشعارات والطلبات. وإذا ظل الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب في وضعية الإقفال لمدة ثماني وأربعين (٤٨) ساعة متصلة من وقت تسليم أي رسالة بإشعار أو طلب من قبل البنك، يجوز أن لا يتم إستلام تلك الرسالة المعينة بواسطة صاحب الحساب.

٥-٥ يقوم البنك بتنفيذ التنبيهات والطلبات عند إستلامها بواسطة البنك. ويقر صاحب الحساب بأنه سوف يكون هناك فترة تأخير زمنية معينة بين إرسال البنك للتنبيهات

والطلبات وإرسال الإشعارات المتضمنة المعلومات المطلوبة و/أو تأكيد تنفيذ أي طلب.

٦-٥ يقر صاحب الحساب بأن الخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة تعتمد على البنية التحتية وإستمرار التوصيل والخدمات المقدمة بواسطة مزود خدمات الهاتف المتحرك ومزودي الخدمات الآخرين المستخدمين بواسطة البنك وصاحب الحساب. ويقبل صاحب الحساب بأن وصول الإشعارات والمعلومات وتأكيد تنفيذ الطلبات المرسله بواسطة البنك في المواعيد المحددة لها ودقة وقابلية تلك الإشعارات والمعلومات والتأكدات للقراءة، يعتمد على العوامل المؤثرة على مزود خدمات الهاتف المتحرك ومزود الخدمات الآخرين. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن عدم تسليم أو تأخر تسليم أي تنبيهات و/أو معلومات و/أو تأكيد تنفيذ أي طلبات أو أخطاء أو خسائر أو تشويش في إرسال التنبيهات و/أو المعلومات و/أو تأكيد تنفيذ الطلبات إلى صاحب الحساب. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي نقص في إستلام صاحب الحساب للتنبيهات و/أو المعلومات و/أو الإخفاق في تنفيذ الطلبات بسبب العيوب الفنية في الهاتف المتحرك الخاص بصاحب الحساب أو عن أي أضرار أو خسائر يتكبدها صاحب الحساب نتيجة إستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك (بما في ذلك الإعتماد على التنبيهات و/أو المعلومات و/أو تأكيد تنفيذ الطلبات) لأسباب لا تعود بصفة مباشرة إلى البنك. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية بأي طريقة كانت تجاه صاحب الحساب فيما يتعلق بإستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

٧-٥ يقبل صاحب الحساب أنه يجوز إحتواء كل من التنبيهات و/أو المعلومات و/أو تأكيد تنفيذ الطلبات على معلومات تتعلق بصاحب الحساب. ويصرح صاحب الحساب للبنك بإرسال تلك المعلومات المتعلقة بالحساب. ويقر صاحب الحساب بأن التنبيهات و/أو المعلومات و/أو تأكيد تنفيذ الطلبات المرسله إليه تحتوي على معلومات سرية وفي حالة إرسال تلك المعلومات السرية إلى شخص آخر دون أي خطأ من جانب البنك، لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن الإفصاح عن تلك المعلومات.

٦- السحب أو الإنهاء

يجوز للبنك، حسب تقديره ودون أي إشعار مسبق، تعليق بشكل مؤقت الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك أو إنهاء تلك الخدمات بالكامل.

٧- الرسوم

يتم تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك حالياً بواسطة البنك مجاناً. ويحتفظ البنك بحقه في، وهو يزمع في المستقبل، فرض رسوم على صاحب الحساب مقابل إستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك بواسطة صاحب الحساب. وسوف يقوم البنك بإبلاغ صاحب الحساب بتلك الرسوم كما وعندما تصبح منطبقة.

ويكون صاحب الحساب ملزماً بدفع قيمة وقت الإرسال أو الرسوم الأخرى التي قد يفرضها مزود خدمات الهاتف المتحرك فيما يتعلق بإرسال الطلبات و/أو إستلام التنبيهات أو المعلومات أو تأكيد تنفيذ الطلبات طبقاً للأحكام والشروط الخاصة بمزود خدمات الهاتف المتحرك.

٨- الإخلاء من المسؤولية

١-٨ يتحمل صاحب الحساب وحده المسؤولية عن حماية رقم تعريفه الشخصي و/أو رقم الهاتف المتحرك الخاص به و/أو عنوان بريده الإلكتروني.

٢-٨ لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن: (أ) أي إستخدام غير مصرح به لرقم التعريف الشخصي أو رقم الهاتف المتحرك أو العنوان البريدي الخاص بصاحب الحساب لأي أغراض تتطوي على غش أو إحتيال أو تعليمات / تنبيهات / طلبات مكررة أو خاطئة، أو (ب) التصرف بحسن نية بناء على أي تعليمات / تنبيهات / طلبات مستلمة من قبل البنك، أو (ج) أي خطأ أو تقصير أو إخلال أو تأخير أو عدم قدرة من جانب البنك على التصرف بناء على كافة أو أي من التعليمات / التنبيهات، أو (د) أي فقدان لأي معلومات/ تعليمات/ إشعارات/ طلبات أثناء الإرسال، أو (هـ) أي وصول غير مصرح به بواسطة أي شخص آخر إلى أي معلومات / تعليمات / تنبيهات / إشعارات / طلبات أو أي إنتهاك للسرية.

٣-٨ لا يكون البنك معنياً بأي نزاع بين صاحب الحساب ومزود خدمات الهاتف المتحرك أو أي طرف ثالث ولا يقدم بنك أبوظبي التجاري أي تعهد أو ضمانه بخصوص جودة الخدمة المقدمة من قبل مزود خدمات الهاتف المتحرك أو أي طرف ثالث ولا يقدم أي ضمان بخصوص تسليم أي تنبيهات أو معلومات أخرى في الوقت المحدد لها أو دقة محتويات أي منها.

٩- المسؤولية والتعويض

لا يجوز لصاحب الحساب التدخل في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك أو إساءة استخدام تلك الخدمات بأي طريقة كانت وفي حالة حدوث أي أضرار بسبب الإستخدام غير الصحيح أو المنطوي على غش أو إحتيال من قبل صاحب الحساب، يكون صاحب الحساب مسؤولاً عن أي أضرار قد تلحق بالبنك. وفي حالة إبلاغ صاحب الحساب للبنك بأنه يرغب في إلغاء إشتراكه في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، يظل صاحب الحساب مسؤولاً عن كافة التنبيهات والإشعارات والطلبات والمعاملات التي حدثت قبل إيقاف البنك لتفعيل إستخدام صاحب الحساب للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك.

القسم (د):

غير مستخدم

القسم (هـ):

غير مستخدم

القسم (و): أحكام وشروط كشف الحساب الإلكتروني

تطبق الأحكام والشروط الواردة فيما يلي على الحسابات بالإضافة إلى الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات.

١ - تعريف المصطلحات

لأغراض هذا القسم الخاص بكشف الحساب الإلكتروني، يكون للمصطلحات التالية المعاني المحددة قرين كلاً منها:

”حساب“ ويعني، حساب العميل والحساب حسب التعريف الوارد له في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات لدى البنك.

”صاحب الحساب“ ويعني، صاحب الحساب كما هو معرف في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات لدى البنك.

”كشف حساب إلكتروني“ ويعني، كشف الحساب المرسل بواسطة البنك إلى عنوان البريد الإلكتروني الخاص بصاحب الحساب والمقدم من قبل صاحب الحساب إلى البنك.

”كشف الحساب“ ويعني، كشف الحساب حسب التعريف الوارد له في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات لدى البنك.

التعابير الواردة بخط أسود داكن في هذا القسم دون أن يرد تعريف لها، يكون لها نفس المعاني المحددة لها في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات لدى البنك.

٢ - الأحكام والشروط

١-٢ يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، إرسال كشوف حسابات إلكترونية إلى أصحاب الحسابات شريطة أن يكون أصحاب الحسابات قد قاموا بطلب الحصول على هذه الخدمة وقاموا بموافاة البنك بعناوين البريد الإلكتروني لكلاً منهم. وعند الإشتراك في خدمة كشوف الحسابات الإلكترونية، يحصل صاحب الحساب على كافة كشوفات الحسابات المتعلقة بالحساب من خلال البريد الإلكتروني.

٢-٢ في حالة إختيار صاحب الحساب الحصول على كشوف حسابات إلكترونية، يعتبر صاحب الحساب قد قبل ووافق على الإلتزام بهذه الأحكام والشروط حسبما يتم تعديلها من قبل البنك من وقت إلى آخر.

٣-٢ إذا قام أصحاب الحسابات بالإشتراك في خدمة كشوف الحسابات الإلكترونية، يعتبر عندئذ حملة الحسابات قد وافقوا على التوقف عن إستلام كشوف الحسابات الورقية.

وفي حالة إختيار أصحاب الحسابات عدم الحصول على كشوف حسابات إلكترونية، يتعين عليهم إبلاغ البنك ويتوقف البنك بعد ذلك عن إرسال كشوف الحسابات الإلكترونية إلى أصحاب الحسابات المعنيين. ويكون صاحب الحساب مسؤولاً عن إبلاغ البنك بأي تغييرات في عنوان البريد الإلكتروني الخاص به. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية عن عدم إستلام كشوف الحسابات الإلكترونية بسبب عدم صحة عنوان البريد الإلكتروني المقدم من قبل صاحب الحساب.

٤-٢ يعتبر البنك قد قام بتسليم كشف الحساب الإلكتروني إلى صاحب الحساب عند إستلام صاحب الحساب لرسالة عبر البريد الإلكتروني من البنك تحتوي على كشف الحساب الإلكتروني.

٥-٢ يوافق صاحب الحساب على إبلاغ البنك خلال أربعة وعشرين (٢٤) ساعة من إستلام كشف الحساب الإلكتروني في حالة عدم تمكن صاحب الحساب على الدخول إلى كشف الحساب الإلكتروني. وبإنتهاء هذه المدة، يعتبر صاحب الحساب قد إستلم كشف الحساب الإلكتروني وقد تمكن من الدخول إليه.

٦-٢ يوافق صاحب الحساب على إبلاغ البنك بأي إختلاف أو إغفال أو عدم دقة أو قيود خاطئة في كشف الحساب الإلكتروني خلال أربعة عشر (١٤) يوم من:
أ) تسليم البنك لكشف الحساب الإلكتروني إلى صاحب الحساب، أو
ب) في حالة عدم تمكن صاحب الحساب من الدخول إلى كشف الحساب الإلكتروني وإبلاغ البنك بذلك، عند إستلام صاحب الحساب لكشف الحساب الإلكتروني والتمكن من الدخول إليه.

٧-٢ مع مراعاة أحكام البند (٦-٢) أعلاه، يعتبر صاحب الحساب قد قام بالإستلام وقبول كافة القيود الواردة في كشف الحساب الإلكتروني على أنها صحيحة ودقيقة وحقيقية بإنتهاء الفترة الزمنية المحددة في البند (٦-٢) أعلاه.

٨-٢ يدرك ويوافق صاحب الحساب على أنه سوف يستمر في تحمل المسؤولية تجاه البنك عن إلتزاماته التعاقدية بصرف النظر عن إستلام وعدم إستلام كشف الحساب الإلكتروني.

٩-٢ يخلي صاحب الحساب ويبرأ البنك ومساهميه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه من ويتنازل عن أي حق يترتب لصاحب الحساب بموجب القانون ضد البنك ومساهميه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه بخصوص الأضرار التي تلحق بصاحب الحساب، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة لإصدار و/أو تسليم و/أو إدارة و/أو إستلام كشف الحساب الإلكتروني.

١٠-٢ يخلي صاحب الحساب ويبرأ ذمة البنك ومساهميه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه من ويتنازل عن أي حق يترتب لصاحب الحساب بموجب القانون ضد البنك ومساهميه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه بخصوص الأضرار التي تلحق بصاحب الحساب، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، نتيجة لأي أخطاء أو تأخيرات في إرسال كشف الحساب الإلكتروني أو أي تغييرات أو إستخدامات غير مصرح بها أو تلاعب بالبيانات الواردة في كشف الحساب الإلكتروني أو بأي طريقة أخرى قد تنشأ نتيجة لتسليم كشف الحساب الإلكتروني.

١١-٢ بالإضافة إلى ما جاء أعلاه، يقر صاحب الحساب بمخاطر إطلاع / دخول الأطراف الثالثة إلى البيانات المستلمة / المسلمة عبر الإنترنت / البريد الإلكتروني بما فيها أي معلومات سرية. ويخلى صاحب الحساب ويبرأ ذمة البنك ومساهميه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه من ويتنازل عن أي حق قد يترتب لصاحب الحساب بموجب القانون ضد البنك ومساهميه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه بخصوص الأضرار التي تلحق بصاحب الحساب، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بسبب الوصول غير المصرح به بواسطة أطراف ثالثة إلى معلومات سرية أو وصول أطراف ثالثة إلى معلومات سرية.

١٢-٢ يتعهد صاحب الحساب دون أي قيد أو شرط وبصفة نهائية لا رجعة عنها، بحماية وتمويض البنك ومساهميه وأعضاء مجلس إدارته وموظفيه ومسؤوليه وممثليه عن ومن كافة الأضرار والخسائر والتكاليف والمصاريف الناشئة بموجب أحكام البنود (٢-٩ و ١٠-٢ و ١١-٢) أعلاه.

١٣-٢ يدرك ويوافق صاحب الحساب على أن تخزين المعلومات بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، كلمة المرور ومعلومات الحساب المصرفي والمعاملات المنفذة وأرصدة الحساب المصرفي و أي معلومات أخرى مخزنة في أنظمة الحاسب الآلي الخاصة بصاحب الحساب، تكون مخزنة على مسؤولية صاحب الحساب ولا يتحمل البنك المسؤولية عن أي وصول غير مصرح به إلى تلك المعلومات بواسطة أطراف ثالثة، أو الإفصاح عن تلك المعلومات إلى أطراف ثالثة.

١٤-٢ يحتفظ البنك بحق فرض رسوم على صاحب الحساب مقابل موافاته بكشوف حسابات إلكترونية.

١٥-٢ يوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك، حسب تقديره المطلق، تقييد أو إنهاء استخدام صاحب الحساب لهذه الخدمة.

القسم (ز): أحكام عامة

تطبق هذه الأحكام والشروط على كافة منتجات وخدمات البنك بما في ذلك تلك الواردة بالتفصيل في الأقسام السابقة.

١ - تعريف المصطلحات

يكون للتعابير الواردة بخط أسود داكن في هذا القسم دون تعريف لها في القسم (ز) هذا نفس المعاني المحددة لها في الأحكام والشروط العامة لتشغيل الحسابات. ويكون للتعابير التالية أيما ظهرت في هذه الأحكام والشروط المعاني المحددة قرين كلاً منها، ما لم يتطلب سياق النص خلاف ذلك:

"المنتجات والخدمات" يكون لهذا التعبير المعنى المحدد له في البند (٧) من القسم (ز) من هذه الأحكام والشروط العامة.

"إنقطاع الخدمة" يكون لهذا التعبير نفس المعنى المحدد له في البند (٧) من القسم (ز) من هذه الأحكام والشروط.

٢ - كشف الحساب

١-٢ يتم إرسال كشف حساب يظهر المعاملات المنفذة في الحساب / الحسابات منذ تاريخ آخر كشف حساب ويحدد الرصيد الموجود في الحساب / الحسابات بواسطة البنك إلى صاحب الحساب على فترات دورية منتظمة حسب الإتفاق أو عند الطلب أو في أي وقت حسب تقدير البنك، إلى آخر عنوان / بريد إلكتروني معروف لصاحب الحساب طبقاً لسجلات البنك.

٢-٢ يوافق صاحب الحساب على أن شبكة المعلومات (الإنترنت) ليست وسيلة اتصالات يمكن الإعتماد عليها بالكامل وفي حالة إختيار صاحب الحساب إستلام كشف الحساب عبر البريد الإلكتروني، فإنه يقوم بذلك على مسؤوليته الخاصة.

٣-٢ في حالة عدم موافقة صاحب الحساب على أي قيد مدين أو دائن يظهر في كشف الحساب، يتعين إبلاغ البنك خطياً بالتفاصيل خلال أربعة عشر (١٤) يوم من تاريخ كشف الحساب وإلا يعتبر صاحب الحساب قد وافق على صحة القيود الواردة في كشف الحساب ولا يكون له الحق في إثارة أي تساؤل حول قيد المعاملة.

٤-٢ في حالة عدم إستلام كشف الحساب، لا يتحمل البنك المسؤولية عن أي تبعات قد تنشأ عن ذلك مهما كانت.

٥-٢ يوافق صاحب الحساب على أنه في حالة عدم إستلام كشف الحساب فإن صاحب الحساب يكون مسؤولاً وحده وبصفة حصرية وبالكامل عن طلب إشعار بالأرصدة الموجودة في الحساب من البنك.

٣- حماية البيانات

البنك مسجل طبقاً لقانون حماية البيانات (جيرسي) لسنة ٢٠٠٥ (« القانون ») ويلتزم بالقانون بخصوص حماية البيانات الشخصية التي يحتفظ بها.

البنك هو مراقب للبيانات فيما يتعلق بأي بيانات شخصية تقدمها أو نحصل عليها نتيجة لتشغيل حسابك / حساباتك و/ أو المساعدة في إدارة شؤونك المالية طبقاً لتعليماتك.

فئات المعلومات المحتفظ بها

يقوم البنك بالإحتفاظ أو يجوز له الإحتفاظ بالمعلومات التالية:

- بيانات الإتصال. بما فيها الإسم والشكل القانوني والملاك النفعيين والإدارة والعنوان ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني و أرقام الإتصال في الحالات الطارئة، و
- بيانات الحساب. شاملة أرقام الحسابات ورموز الفرز وتفاصيل المعاملات والسحوبات، و
- معلومات تتعلق بأي خدمات أخرى مقدمة لصاحب الحساب، و
- معلومات مالية عامة أخرى. بما في ذلك تفاصيل الأصول المحتفظ بها والحسابات المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى والإستثمارات والقروض ومعلومات قروض التمويل العقاري وتفاصيل التصنيف الإئتماني الخاص بك، و
- معلومات عن ملاكك النفعيين وبعض المدراء والموظفين وأفراد أسرهم وأسلوب حياتهم وظروفهم الإجتماعية، و
- أي معلومات أخرى تقدمها إلى البنك أو نحصل عليها من أطراف ثالثة في السياق العادي لتقديم الخدمات المصرفية والخدمات المرتبطة بها إليك.

أغراض إستخدام المعلومات

يقوم البنك بإستخدام المعلومات التي يحتفظ بها للأغراض التالية:

- إجراء المحاسبة وتقديم الخدمات المصرفية ذات الصلة بما في ذلك الإدارة العامة، و
- تجميع معلومات وتقارير الإدارة الداخلية (التي قد تمتد إلى مستوى مجموعة بنك أبوظبي التجاري) وممارسة أعماله بصفة عامة، و
- لأغراض التدقيق والمحاسبة، و
- الوفاء بالإلتزامات القانونية أو التنظيمية، و
- لأغراض التسويق (حيثما تنطبق وحيثما يكون مصرح بها من قبلك) و
- لأغراض تدريب الموظفين و
- لأغراض منع التزوير ومكافحة الجريمة

الإفصاح عن المعلومات

يجوز للبنك الإفصاح عن المعلومات التي يحتفظ بها في الحالات التالية:

- في حالة منحك موافقة صريحة أو ضمنية (بما في ذلك إلى مستشاريك الماليين أو القانونيين أو أي ممثلين آخرين معتمدين)، شريطة أن يكون ذلك طبقاً لتعليماتك، أو
- عندما يكون ملزماً بالإفصاح عن المعلومات بموجب القانون أو القواعد التنظيمية، أو
- حيثما يكون لديه إلتزام تجاه العامة أو إذا كان ذلك الإفصاح يحقق أفضل مصالح البنك، أو

- إلى الأعضاء الآخرين في مجموعة بنك أبوظبي التجاري (بما في ذلك، لتفادي اللبس، المركز الرئيسي في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة) أو
- بموجب ترتيبات التعهد مع مزودي الخدمات للبنك ومجموعة بنك أبوظبي التجاري، أو
- الجهات الحكومية أو شبه الحكومية، أو
- إلى المشتريين المحتملين للبنك أو أعماله، أو
- إلى أطراف ثالثة أخرى حيثما يكون ذلك الإفصاح ضروري للأغراض المذكورة أعلاه.
- بالموافقة على هذه الأحكام والشروط، فإنك توافق على تحويل البيانات الشخصية والبيانات الشخصية الحساسة، ضمن إطار العمل الأنف الذكر، خارج المنطقة الاقتصادية الأوروبية وتقر بأن الدولة والأقليم المعني قد يكون لديه معايير لحماية البيانات مختلفة عن تلك المنصوص عليها في القانون ولا توفر معايير معادلة لحماية البيانات الشخصية.

٤- السرية

تتص سياسة البنك على التصرف وفقاً للحفاظ على السرية التامة بين البنك والعميل. ويتم الإحتفاظ بكافة المعلومات التي تقدمها إلى البنك على هذا الأساس ما لم تكن تلك المعلومات معلومة للجمهور من العامة أو تصبح معلومة للجمهور من العامة (بخلاف نتيجة لأي مخالفة لهذه الأحكام والشروط).

- بالموافقة على هذه الأحكام والشروط، فإنك توافق على عدم الإفصاح عن المعلومات التي تقدمها إلى البنك إلى أي أطراف ثالثة إلا في الحالات التالية:
- في حالة منحك موافقة صريحة أو ضمنية على الإفصاح عن المعلومات والتي تتضمن، لتفادي اللبس على سبيل المثال لا الحصر، بالطريقة المذكورة في هذه الأحكام والشروط، أو
 - إذا كان البنك ملزماً قانوناً بالإفصاح عن المعلومات، أو
 - إذا كان هناك إلتزام تجاه الجمهور من العامة بالإفصاح عن المعلومات أو إذا كان الإفصاح عن المعلومات يحقق أفضل مصالح البنك، أو
 - إذا كان الإفصاح مطلوباً من قبل عضو آخر في مجموعة بنك أبوظبي التجاري (ولكن فقط على أساس أنه سوف يتم الإحتفاظ بتلك المعلومات طبقاً لأحكام وشروط مماثلة)
 - عندما تشكل المعلومات المحتفظ بها «بيانات شخصية» أو «بيانات شخصية حساسة»، تعتبر الأحكام الواردة في هذا القسم المعنون «حماية البيانات» مكملة لما جاء أعلاه.

٥- المقاصة والتوحيد

بالإضافة إلى الحق العام في المقاصة المترتب للبنك، يوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك، حسب تقدير البنك في أي وقت ودون أي توجيه إشعار، دمج أو توحيد كافة أو أي من الحسابات المحتفظ بها لدى البنك أو لدى أي عضو آخر في مجموعة بنك أبوظبي التجاري من أي وصف كانت سواء كانت محتفظ بها بصفة منفردة أو بصفة مشتركة مع آخرين وحيثما تقع وسواء كانت بعملة درهم الإمارات أو بأي عملة أخرى ومقاصة أو تحويل أي مبلغ يظهر كرصيد دائن في أي واحد أو أكثر من الحسابات أو أي أصول أخرى موجودة في حوزة أو تحت سيطرة البنك في أو نحو الوفاء بأي مبالغ مستحقة للبنك أو أي عضو آخر في مجموعة بنك أبوظبي التجاري سواء كانت تلك الإلتزامات فعلية أو محتملة، فردية أو مشتركة ويصرح صاحب الحساب بموجبه

للبنك بتحويل تلك المبالغ في الحساب بأسعار الصرف السائدة لدى البنك. ويجوز دمج أو توحيد أو مقاصة الحسابات بالطريقة المذكورة في مناسبة واحدة أو أكثر وحسب تقدير البنك. ولا يكون من شأن ممارسة البنك لحقوقه بموجب هذا البند الإخلال بأي ضمان محتفظ به بواسطة البنك أو أي عضو آخر من مجموعة بنك أبوظبي التجاري.

٦- العقوبات والإمتثال لقانون الإمتثال الضريبي الأمريكي

صاحب الحساب:

(أ) يفيد ويتعهد ويضمن أنه قد تحقق، بعد بذل العناية الواجبة، من هويات الملاك المنتفعين لصاحب الحساب (إن إنطبق) وأن الملاك المنتفعين للشركات الفرعية التابعة له (إن وجدت) ومصدر أمواله وأموال كل من ملاكه المنتفعين وأنه سوف يحتفظ بإثباتات لتلك الهويات وأي من مصادر الأموال تلك وأي من الجهود المبذولة حسب الأصول. ويفيد ويضمن ويتعهد صاحب الحساب بأن الأموال المستخدمة لتمويل علاقة صاحب الحساب مع البنك لم ولن تكون في أي وقت ناشئة عن أو مرتبطة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بأي أنشطة أو أفعال غير قانونية بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أنشطة غسيل الأموال ويتعهد بعدم استخدام حسابات صاحب الحساب لتمويل أي أنشطة غير قانونية في أي بلد مهما كان.

(ب) يقر بأن البنك، بصفتة بنك يمارس أعماله دولياً ولديه عملاء يمارسون أعمال على نطاق دولي، مطالب أوقد يصبح مطالباً، أو قد يقرر حسب تقديره الالتزام طوعاً بالقوانين والأنظمة الصادرة والمنفذة في العديد من البلدان ومناطق الاختصاص القضائي بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مناطق الاختصاص القضائي والدول التي يمارس البنك أو عملائه أعمالهم بها والدول ومناطق الاختصاص القضائي التي يمر مراسلو البنك الدفعات المالية من خلال أنظمتها المالية. وتتضمن تلك الدول ومناطق الاختصاص القضائي، على سبيل المثال لا الحصر، دولة الإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبالإضافة إلى ذلك يجوز للبنك الالتزام طوعاً بالعقوبات أو البرامج أو الأنظمة الأخرى أو التوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة أو أي جهة أخرى. وقد تتضمن تلك القوانين أو الأنظمة أو البرامج (ويطلق عليها مجتمعة «الأنظمة») على سبيل المثال لا الحصر، المقاطعات والعقوبات والقيود المفروضة على التصدير الصادرة ضد دول أو ولايات أو أشخاص أو جهات أو سفن أو أفراد. ويقر ويوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك، بغرض الالتزام بالأنظمة، إتخاذ أي إجراءات مهما كانت بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، منع قبول أي إيداعات أو استثمارات إضافية من صاحب الحساب و/أو رفض أي طلبات للسحب و/أو الفصل ما بين الأصول في أي حساب / حسابات خاصة بصاحب الحساب محتفظ بها لدى البنك بما يتماشى مع الأنظمة الحكومية ويجوز أيضاً أن يتم مطالبة البنك بالإبلاغ عن تلك الإجراءات والإفصاح عن هوية صاحب الحساب إلى مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي أو إلى أي جهة دولية أو وطنية أو حكومية أو تنظيمية. كما يقر ويوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك تعليق عمليات تحويل الأموال أو السحوبات من قبل صاحب الحساب أو إتخاذ تلك الخطوات و/أو الإجراءات الأخرى التي يعتبر البنك بشكل معقول أنه من الضروري القيام بها لأغراض الالتزام بالأنظمة.

(ج) يضمن ويفيد ويتعهد (أو الشركات الفرعية التابعة له، حيثما ينطبق) بأنه لا يخضع حالياً إلى أي من العقوبات المدارة بواسطة مكتب مراقبة الأصول الخارجية لدى وزارة الخزانة الأمريكية («مكتب مراقبة الأصول الخارجية») ويفيد ويضمن ويتعهد صاحب الحساب أيضاً بأنه لا يقيم ولن يصبح مقيماً في أي دولة مصنفة، طبقاً للأنظمة على أنها دولة محظور التعامل معها من وقت إلى آخر (ويطلق على كل منها «دولة محظورة») وأن صاحب الحساب ليس، ولن يصبح، جهة أو فرداً محظور التعامل معه أو قد يصبح التعامل معه محظوراً بموجب الأنظمة.

(د) يضمن ويفيد ويتعهد بأنه ليس مرتبطاً بأي طريقة من الطرق بأي جهة مقيمة في أي دولة محظورة ولا يمارس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي أنشطة تجارية من أي نوع مع أي شخص أو جهة مقيم في دولة محظورة أو مع أي دولة أو ولاية أو شخص أو جهة أو سفينة أو فرد محظور التعامل معه طبقاً للأنظمة. ويتعهد صاحب الحساب بعدم استخدام حسابه/ حساباته لدى البنك أو أي أموال مودعة لدى البنك أو أي أموال مقرضه أو مساهم بها أو متاحة بأي طريقة أخرى لصاحب الحساب من قبل البنك أو أي مبالغ أخرى ناشئة عن علاقته مع البنك، في أي معاملة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع أي شخص أو جهة مقيم في دولة محظورة أو مع أي دولة أو ولاية أو جهة أو سفينة أو فرد تكون التعاملات التجارية معهم محظورة بموجب الأنظمة.

(هـ) يضمن ويفيد ويتعهد بأنه سوف يتأكد من عدم استخدام أي أموال مقرضه أو مساهم بها أو متاحة بأي طريقة أخرى له من قبل البنك أو أي مبالغ أخرى ناشئة عن علاقة صاحب الحساب مع البنك لأغراض الإقراض أو المساهمة أو الإتاحة إلى أي جهة أو فرد (سواء كان أو لم يكن مرتبطاً بصاحب الحساب) لأغراض تمويل أنشطة أي شخص أو جهة أو فرد أو لمنفعة أو مصلحة أي دولة أو ولاية أو جهة أو سفينة أو فرد خاضع لأي برنامج عقوبات مدار بواسطة مكتب مراقبة الأصول الخارجية.

(و) يقر ويوافق على أن أي أموال محولة أو معاملات صادرة إلى أو من حسابه يمكن عكس قيودها أو تأخيرها أو تعليقها أو الحجز عليها وأنه يجوز فرض إيقاف للتعاملات على حساباته أو أمواله أثناء خضوع أي معاملة للمراجعة بغرض البحث عن أي مخالفات محتملة لأي من برامج العقوبات المدارة بواسطة مكتب مراقبة الأصول الخارجية وأن البنك لا يتحمل أي مسؤولية عن أي من تلك التأخيرات أو التعليقات أو الحجوزات أو أوامر الإيقاف و/أو أي عدم توافر للأموال نتيجة لذلك.

(ز) يجب عليه إبلاغ البنك خطياً فوراً إذا أصبح أو كان من المحتمل أن يصبح أي من الإفادات أو الضمانات أو التعهدات أو التأكيدات الواردة في هذا الملحق أو أي معلومات مقدمة بموجبه غير صحيحة أو غير دقيقة كلياً أو جزئياً في أي وقت. ويوافق صاحب الحساب، على تقديم، إذا وعندما يطلب منه ذلك، أي معلومات إضافية وتفيد وتوقيع تلك المستندات المتعلقة به شخصياً وبملاكه المنتفعين التي قد تكون مطلوبة بشكل معقول من قبل البنك لتحديد أهلية صاحب الحساب لممارسة الأعمال مع البنك والتحقق من دقة إفادات وضمانات وتعهدات صاحب الحساب الواردة في هذا الملحق أو بغرض الالتزام بأي قانون أو قاعدة أو نظام أو أمر أو عقوبة قد يخضع إليها البنك أو قد يختار الالتزام بها طوعاً.

(ح) يقر ويوافق بموجبه على أن البنك قد يصبح مطالباً بالالتزام أو قد يلتزم طوعاً بقانون الإمتثال الضريبي الأمريكي ٢٠١٠ («الفا تكا») وأي قوانين و/أو أنظمة أخرى

(محلبة أو خلافه) مطبقة بغرض تطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي في دولة الإمارات العربية المتحدة (ويطلق عليها مجتمعة «نظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي»). وفي هذه الحالة، قد يكون البنك مطالباً بموافاة وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة («وزارة المالية») بمعلومات خاصة بصاحب الحساب أو أي حسابات محتفظ بها بواسطة صاحب الحساب أو معلومات تتعلق بأي أموال و/أو استثمارات يحتفظ البنك بها بالنيابة عن صاحب الحساب. ويوافق صاحب الحساب بموجبه بصفة نهائية لا رجعة عنها على الإفصاح عن أي من تلك المعلومات دون الرجوع إلى صاحب الحساب أو توجيه أي إشعار إليه.

(ط) يوافق بموجبه على أن البنك، كجزء من التزامه بنظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي («الفاتكا»)، يجوز أن يكون مطالباً أو أن يختار طوعاً تقديم تقارير و/أو معلومات سنوية إلى وزارة المالية بخصوص صاحب الحساب وحسابات صاحب الحساب و/أو أي أموال أو استثمارات محتفظ بها لدى البنك. ويوافق صاحب الحساب بموجبه، بصفة نهائية لا رجعة عنها على تقديم تلك التقارير و/أو المعلومات إلى وزارة المالية دون الرجوع إلى صاحب الحساب أو توجيه أي إشعار إليه.

(ي) يوافق بموجبه على أنه كجزء من التزامه بنظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي («الفاتكا»)، قد يكون البنك مطالباً بإحتجاز ضرائب على أي دفعات تشكل مصدراً للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً على إجمالي عوائد مبيعات الأوراق المالية التي تشكل مصدراً للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية ويوافق صاحب الحساب على أنه يجوز للبنك تحويل أي من تلك المبالغ مباشرة إلى وزارة المالية. ويوافق صاحب الحساب على أن البنك لا يتحمل أي مسؤولية عن تحديد أي أموال أو حسابات أو استثمارات على أنها تشكل مصدراً للدخل في الولايات المتحدة الأمريكية وأن أي قرار يصدر بأي طريقة كانت بهذا الشأن عن البنك أو مسؤوليه أو موظفيه أو وكلائه أو من يتنازل اليهم يصبح نهائياً وملزماً لصاحب الحساب.

(ك) يوافق على أنه لا يحق لصاحب الحساب الرجوع على البنك بأي خسائر و/أو أضرار و/أو التزامات مهما كانت قد تنشأ نتيجة للالتزام بنظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي («الفاتكا») أو نتيجة للالتزام بالبنك بالقوانين والديساتير والأوامر والعقوبات و/أو الأنظمة الخاصة بأي منطقة اختصاص قضائي أخرى أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو سلطة تنظيمية سواء كانت داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.

(ل) يوافق ويتعهد بموجبه على تعويض البنك، إلى أقصى حد مسموح به قانوناً بموجب القانون المطبق، عن كافة الخسائر و/أو الأضرار و/أو الالتزامات الناشئة أو الناتجة عن التزام البنك بنظام قانون الإمتثال الضريبي الأمريكي («الفاتكا») أو بالأنظمة بصرف النظر عن سبب أي من تلك الخسائر و/أو الأضرار و/أو الالتزامات.

٧- الإشعارات

١-٧ ما لم يتم قيام صاحب الحساب بإبلاغ البنك بخلاف ذلك، يكون العنوان المقدم إلى البنك بواسطة صاحب الحساب هو عنوان إرسال أي كشف حساب أو مراسلات أخرى إلى صاحب الحساب عليه. ويجب على صاحب الحساب إبلاغ البنك بأسرع وقت ممكن ودون

تأخير بأي تغيير في وظيفته أو أعماله أو عنوانه أو جنسيته أو وضعيته إقامته ولا يعتبر ذلك الإشعار صالح وساري المفعول إلا عند إستلامه فعلياً بواسطة البنك وتعديل سجلات البنك طبقاً لذلك.

٢-٧ مع مراعاة أحكام البند (٧-٧)، تعتبر كافة الإشعارات والبطاقات وأرقام التعريف الشخصي وكلمات المرور وكشوف الحسابات والطلبات وأي مراسلات أخرى بموجب هذه الأحكام والشروط (ويطلق عليها مجتمعة فيما يلي «المراسلات») موجهة حسب الأصول بواسطة البنك إلى صاحب الحساب بعد يومي عمل من تاريخ إيداعها بالبريد أو بعد يوم عمل واحد من تاريخ إرسالها بواسطة شركة تسليم البريد إلى عنوان صاحب الحساب أو عوضاً عن ذلك عند إرسالها بالفاكس أو البريد الإلكتروني إلى رقم الفاكس أو عنوان البريد الإلكتروني المقدم من قبل صاحب الحساب إلى البنك لهذا الغرض.

٣-٧ يكون أي إشعار أو تعليمات أو مراسلات أخرى صادرة بواسطة صاحب الحساب إلى البنك محررة خطياً ويعتبر أنه قد تم تسليمها حسب الأصول عند إستلامها بواسطة البنك.

٤-٧ تعتبر التعليمات المرسلة بواسطة صاحب الحساب إلى البنك عبر الفاكس صالحة وسارية المفعول وملزمه لصاحب الحساب ويجوز للبنك التصرف بناء على التعليمات المستلمة بهذه الطريقة. ويدرك صاحب الحساب أنه يجوز للبنك تنفيذ أي تعليمات يعتقد البنك بحسن نية أنها صادرة عن صاحب الحساب أو الممثل المعتمد / الممثلين المعتمدين لصاحب الحساب ولا يكون البنك ملزماً بالسعي للحصول على تأكيد بصحة التعليمات.

٥-٧ يحق للبنك الإعتماد على كافة التعليمات التي يعتقد بحسن نية أنها صادرة بواسطة أو بالنيابة عن صاحب الحساب.

٦-٧ في حالة طلب البنك منه ذلك، يجب على صاحب الحساب إصدار تأكيد خطي لأي مراسلات تتعلق بأي معاملة وتقديم النسخ الأصلية من كافة الطلبات والمستندات الأخرى المطلوبة، حسب رأي البنك وحده وبصفة حصرية، أو اللازم تقديمها بخصوص المعاملات المنفذة بموجب تلك المراسلات. ويتم تسليم تلك المستندات إلى البنك فوراً بعد تنفيذ تلك المعاملات ويجب أن تظهر كافة تلك المستندات عبارة «نسخة تأكيد- يرجى تقادي الإزدواجية». ولا يكون من شأن الإخفاق في تسليم ذلك التأكيد الأصلي التأثير على إلتزامات صاحب الحساب الناشئة فيما يتعلق بتلك المراسلات.

٧-٧ يجوز للبنك حسب تقديره المطلق إرسال كشوف الحسابات والإشعارات والتأكيدات والمراسلات الأخرى بخصوص أي من منتجاته و/أو خدماته أو هذه الأحكام والشروط إلى رقم الفاكس و/أو عنوان البريد الإلكتروني الخاص بصاحب الحساب المقدم إلى البنك بواسطة صاحب الحساب. ويتحمل صاحب الحساب كافة مخاطر الأضرار أو الخسائر فيما يتعلق بتسليم كشوف الحسابات والإشعارات والتأكيدات بتلك الطريقة. ويجوز للبنك استخدام نسخ ورقية أو إلكترونية من الرسائل المرسلة بواسطة الفاكس أو البريد الإلكتروني أو وسائل الإرسال الإلكترونية الأخرى والبيانات في أي محكمة أو هيئة تحكيم أو أي إجراءات قانونية أخرى.

٨- حق تقييد الإتاحة والوصول إلى المعلومات لأغراض التحديث والصيانة

بالرغم من أن البنك (وشركاته الحليفة)، يبذل قصارى جهده للتأكد من إتاحة وإمكانية الوصول إلى أي خدمات أو عروض مقدمة من قبل أو من خلال البنك («المنتجات والخدمات») طبقاً لهذه الأحكام والشروط العامة، قد يتم من وقت إلى آخر تأخير أو تقييد أو الحد من توافرية وإمكانية الوصول إلى أي واحد أو أكثر من المنتجات والخدمات دون الحاجة إلى الحصول على موافقة من قبلك أو توجيه إشعار إليك، بغرض تمكين البنك من القيام بتنفيذ أي أعمال تحديث أو صيانة أو إصلاحات مخططة أو غير مخططة لها و أي تحديثات منتظمة أو أعمال رفع كفاءة لمرة واحدة لمقر البنك أو الأنظمة المصرفية أو الموقع الإلكتروني للبنك أو التي قد تحدث نتيجة لأي تأخير أو إنقطاع لأي خدمة أو نظام مستخدم بواسطة البنك في تقديم أو معالجة المنتجات والخدمات («إنقطاع بالخدمة»). وإلى أقصى حد مسموح به قانوناً، لا يكون البنك (وشركاته الحليفة) مسؤولاً عن أي التزامات ناشئة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بسبب أي إنقطاع بالخدمة ويجب عليك تعويض وحماية البنك (وشركاته الحليفة) عن ومن أي من تلك الإلتزامات.

٩- تغيير الأحكام والشروط

١-٩ يجوز للبنك حسب تقديره وفي أي وقت إستبدال أو تعديل أو تكملة أو حذف هذه الأحكام والشروط بموجب إشعار بذلك يتم إرساله إلى صاحب الحساب. ويجوز، حسب التقدير المطلق للبنك، إيقاف أي منتجات و / أو خدمات مقدمة من قبل البنك إلى صاحب الحساب سواء كلياً أو جزئياً في أي وقت دون إشعار.

٢-٩ ويعتبر إستخدام أو الإحتفاظ بالحساب وكافة المنتجات أو الخدمات الأخرى الخاصة بالبنك بعد تاريخ سريان أي من تلك التغييرات في الأحكام والشروط بمثابة قبول لتلك التغييرات دون أي تحفظات من جانب صاحب الحساب.

١٠- المستندات المطلوبة

يتعهد صاحب الحساب بموافاة البنك عند الطلب بأسرع وقت ممكن بكافة المستندات بما فيها مستندات التأسيس ورخص الأعمال والتصاريج التي قد يطلبها البنك فيما يتعلق بالعلاقة المصرفية بين صاحب الحساب والبنك.

١١- الإستقلالية

أي نصوص واردة في هذه الأحكام والشروط ممنوعة أو غير قابلة للإنفاذ تصبح غير سارية المفعول بقدر ذلك المنع أو عدم القابلية للإنفاذ دون إبطال بقية نصوص هذه الأحكام والشروط.

١٢- التنازل

لا يتم تفسير أي سياق تعامل أو أي تأخير أو إغفال في ممارسة أي حق أو تدبير على أنه تنازل عن أي حق أو تدبير من قبل البنك.

١٣- السجلات والإثبات

١-١٣ يقر صاحب الحساب بأن دفاتر وسجلات وحسابات البنك نهائية وحاسمة وملزمة وأن أي شهادة أو كشف حساب صادر بواسطة البنك يكون بمثابة دليل نهائي وحاسم في التعاملات بين الطرفين.

٢-١٣ يتنازل صاحب الحساب عن أي حق قد يجيز له التقدم بطلب لتدقيق دفاتر وحسابات وسجلات البنك بواسطة أي محكمة أو شخص أو بخصوص تقديم سجلات ودفاتر وحسابات البنك إلى أي محكمة.

٣-١٣ يقر ويوافق صاحب الحساب بموجبه على أنه يجوز للبنك الإحتفاظ بسجلاته إلكترونياً أو بأي وسائل تخزين أخرى قد تكون مناسبة للبنك وأن نسخ أو صور كافة تلك المستندات المخزنة تعتبر مستندات قانونية للإثبات وتشكل دليلاً حاسماً ونهائياً على صحة محتوياتها.

٤-١٣ أنك توافق على أنه يجوز للبنك أو أي عضو آخر في مجموعة بنك أبوظبي التجاري تسجيل المحادثات الهاتفية معك لأغراض الأعمال المشروعة والقانونية، بما في ذلك:

- متابعة الوفاء بالتزاماتنا القانونية والتنظيمية، و
- منع الغش والإحتيال، و
- أغراض تدريب الموظفين

١٤- القانون المطبق وتسوية النزاعات

١-١٤ يخضع تشغيل الحساب وكافة المنتجات والخدمات الأخرى التي قد يقدمها البنك إلى صاحب الحساب وهذه الأحكام والشروط إلى وتفسر وفقاً لقوانين جزيرة جيرسي ويخضع صاحب الحساب بصفة نهائية لا رجعة عنها إلى الإختصاص القضائي الحصري لجزيرة جيرسي.

٢-١٤ يخضع أي نزاع أو خلاف بين البنك وصاحب الحساب فيما يتعلق بالحساب أو أي أموال موجودة فيه وكافة المنتجات والخدمات الأخرى التي قد يقدمها البنك إلى صاحب الحساب أو هذه الأحكام والشروط إلى الإختصاص القضائي الحصري لمحكمة جزيرة جيرسي.

فرع جيرسي هو اسم تجاري مملوك لبنك أبوظبي التجاري ش.م.ع، فرع جيرسي («بنك أبوظبي التجاري في جيرسي»). يخضع لأنظمة هيئة الخدمات المالية في جيرسي. ويقع مركز أعمالها الرئيسي في جزيرة جيرسي وعنوانها 27 Hill Street, St Helier, JE2 4UA. يقع مركز الأعمال الرئيسي لبنك أبوظبي التجاري في مبنى المركز الرئيسي لبنك أبوظبي التجاري، شارع الشيخ زايد، قطعة الأرض رقم C-33، الحوض شرق-11 ص.ب. 939، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ويمكن الإطلاع على آخر بيانات مالية لبنك أبوظبي التجاري من خلال الموقع الإلكتروني www.adcb.com.

